جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

اساليب التعاون العربي
في مجال التخطيط الامني

العقيد غيث ابراهيم

الرياض

1414 هـ - 1993 م

أساليب التعاون العربي
في مجال التخطيط الأمني

العقيد غيث ابراهيم(*)

إن مسألة التخطيط الأمني في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها يعد من اساسيات توفير متطلبات النظام والأمن والاستقرار «النفسي والاجتماعي والاقتصادي» في أي مجتمع نام متطور

هذا ويدخل التخطيط ما تبذله الدولة والمجتمع من مجهودات على المستوى الرسمي والشعبي ضمن اطار خطط واستراتيجيات يتحقق من خلال وضعها وتطبيقها تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة باستتباب الأمن واستمرارية العلاقات الانسانية في المجتمع.

ويتحدد معنى الاستراتيجية الأمنية في كونها تحدد أهدافا بحيث تؤكد على المفهوم العام للأمن من خلال بعديه المكاني والموضوعي.

ويتمثل البعد المكاني في عنصرين، هما الأمن الداخلي والأمن الخارجي، اما البعد الموضوعي فيحتوي على العناصر التالية:

١ ـ أمن الأفراد.
٢ ـ الأمن الوطني.
٣ ـ الأمن المعيشي أو الغذائي.
٤ ـ الأمن الصناعي.

(*) الأمن العام، طرابلس، ليبيا.

كما يتطلب الأمر تحديد عناصر الخطة الأمنية والتي تحتوي على الأهداف والأغراض ووسائل التنفيذ.

من ذلك يتضح بأن وضع الخطط الأمنية العربية وتحديد أساليب التعاون العربي في مجال تنفيذها يعد من الأهمية بمكان نظرا لوحدة الأمن العربي الذي لايتجزأ انطلاقا من الصلة الوثيقة التي تربط فيما بين مختلف أرجائه هذا اضافة لوجود ضرورة ملحة للتعاون في مجالات التخطيط الأمني العربي وذلك نظرا لتفاقم ظاهرة الجريمة والامكانات المتوفرة لانتشارها عبر حدوده، اذ يتعرض المجتمع العربي في الوقت الحاضر الى العديد من التحديات والتهديد المباشر الذي يظهر من خلال ما تتعرض له المجتمعات العربية من هجرات استعمارية وتحد سافر ومحاولات آثمة لغزوه فكريا وثقافيا، اضافة الى الجرائم التي يتعرض لها من جراء جرائم الارهاب والتخريب ونشر آفة المخدرات بين مختلف ارجائه.

ومن الملاحظ أنه ستكون هناك صعوبة في وضع خطة عربية تشتمل على أهداف قابلة للتطبيق بنفس القدر وعلى نفس المستوى باستخدام وسائل وأساليب موحدة نظرا لوجود تباين فيما بينها من حيث المعطيات المتوفرة لدى مختلف أقطاره خصوصاً منها التشريعية والتنظيمية والامكانات.

لذلك فإن الأمر يتطلب أن تشتمل الخطة الأمنية العربية على العديد من المتغيرات خصوصاً ما يتعلق منها بوسائل وأساليب التنفيذ ونوعية البرامج والأنشطة الموضوعة لتحقيق أهدافها.

ولهذا السبب وبالنظر الى اتساع رقعة الوطن العربي فإن التفكير في مجال التخطيط الأمني، المكافحة والوقاية ـ يتطلب تكاتف الجهود على مختلف الاصعدة والمستويات ووضع الأسلوب الأمثل الذي يكفل تحقيق أكبر قدر من التعاون وتكريس الجهود واستغلال الامكانات المتوفرة بأفضل الطرق في سبيل انجاح البرامج الموضوعة لخدمة أهداف الخطة.

لذلك وبناء على ما تقدم فإن التفكير في وضع وتنفيذ خطة أمنية عربية شاملة وتحديد أساليب التعاون العربي في سبيل تنفيذ أهدافها يتطلب الاشارة الى الأساسيات التالية:

ـ تحديد الأهداف العامة المرجوة من الخطة.

ـ جمع البيانات والمعلومات والاحصاءات عن الظاهرة أو المشكلة التي تستهدفها الخطة.

ـ تحليل البيانات المتوفرة واجراء البحوث والدراسات «المسحية والوصفية والميدانية» لتحديد المعطيات المتوفرة في مختلف أرجاء الوطن العربي والامكانات المتاحة من مادية وبشرية والتي يمكن بها ومن خلالها تحقيق الأهداف المرجوة.

ـ تحديد المقومات التي تعتمد عليها الخطة.

ـ وضع البرامج والأنشطة المرحلية التي تستهدف تحقيق أغراض الخطة.

ـ تحديد الوسائل والمتطلبات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والأنشطة ـ الوسائل المتوفرة والوسائل غير المتوفرة أو المطلوب توفيرها.

ـ تحديد الجهات التي تقوم بتنفيذ الخطة والتي سيوكل إليها مهمة وضع البرامج والأنشطة المقررة وضع التنفيذ.

وتأسيسا على ذلك يمكن تحديد أساليب التعاون في الموضوعات التالية:

ـ التشريع والهياكل التنظيمية.

ـ التدريب.

ـ تبادل المعلومات والخبرات.

ـ الاجتماعات الدورية واللقاءات العلمية.

١ ـ في إطار التشريع فإنه لتحقيق أسلوب أمثل للتعاون يتطلب الأمر اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتوحيد التشريعات العربية وذلك بالسعي لوضع قانون نموذجي موحد للعقوبات والإجراءات الجنائية يمكن الاستهداء به أو استنباط بعض من نصوصه في اصدار تشريعات جنائية حديثة أو تطويرها وإعادة النظر فيها وإدخال ما يلزم من تعديلات.

٢ ـ تنظيم دورات تدريبية متخصصة تتناول جانب التدريب الهادف الى الرفع من كفاءة العاملين بجهاز العدالة الجنائية وصقل خبراتهم وتطوير مفاهيمهم والارتقاء بتقنياتهم ومعارفهم العلمية والمهنية في اطار المكافحة والتصدي للظاهرة الإجرامية.

ومن خلال التدريب يتمكن جهاز الشرطة من خلق العناصر البشرية المؤهلة المتخصصة والقادرة على القيام بمختلف الأعمال بكفاءة عالية في إطار تحقيق أكبر قدر من التعاون في التخطيط الأمني.

٣ ـ حتى تتحقق أساليب التعاون في مجال التخطيط الأمني لابد من توفر البيانات والمعلومات والاحصاءات عن الظاهرة الاجرامية من حيث الكم والنوع والمدى والاتجاه وخصائص مرتكبيها والوسائل المتبعة في ارتكابها، اضافة الى خصائص ضحايا الجريمة أو المجني عليهم والظروف المهيئة والمساعدة على ارتكابها والمصاحبة لاقترافها.

وتستخدم هذه المعلومات والبيانات في تحديد العناصر التي يشتمل عليها مضمون الخطة من أهداف وغايات ووسائل لتنفيذ البرامج التي تحقق أهدافها، ذلك انه من خلال حجم الظاهرة واتجاهها يمكن تحديد اجراءات التصدي لها ومكافحتها والاتفاق بشأن اساليب التعاون الواجب اتباعها في سبيل تنفيذ هذه الاجراءات.

٤ ـ تساعد البحوث والدراسات التي يتم اجراؤها بشأن تحديد عناصر الظاهرة الاجرامية وأسبابها والعوامل المؤدية أو المساعدة على ارتكابها، اضافة إلى ما يتوفر من بيانات واحصاءات تمكنها في ضوء المقومات التي تعتمد عليها الخطة والبرامج الكفيلة بتحقيق أهدافها وغاياتها. وبناء على ذلك فانه يمكن تحديد الاساليب للتنسيق فيما بين أجهزة الشرطة والأمن العربية في مجالات وضع البرامج المشتركة والتعاون بشأن توفير الامكانات اللازمة والكفيلة بانجاح الخطة.

٥ ـ تطوير وسائل الاتصال والمخابرة حتى تتمكن كافة أقطار الوطن العربي من الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة في حينها مما يسهل ويبسط التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات.

٦ ـ عقد الندوات والحلقات العلمية التي تتناول بالبحث والدراسة اهداف الخطط الأمنية ومقوماتها ووسائل تنفيذها والتي تشتمل بالضرورة على أساليب التعاون والتنسيق في مجالات الخطة موضوع البحث والدراسة ووسائل تكثيف الجهد والطاقات الكفيلة بدعم هذه الاساليب وتطويرها.

٧ ـ وتؤدي الاجتماعات الدورية واللقاءات إلى التعاون ومناقشة وتبادل المعلومات والتجارب حول الاسلوب الامثل للتعاون والالتزام نحو تحقيق الأهداف المنشودة من تنفيذ الخطط الأمنية والتأكيد على انجاح البرامج الموضوعة من أجلها، كما تساعد على تذليل الصعوبات والتغلب على العقبات التي قد تعيق تحقيق القدر اللازم والضروري من التعاون.

٨ ـ نظرا للتطور في أساليب الاتصال والمواصلات وفي الأجهزة والمعدات التقنية فقد أصبح لزاما على أجهزة الشرطة والأمن الاستعانة بما توصلت إليه العلوم والمعارف من تقنيات ومعدات حديثة وتوظيفها خصوصاً في مجال تخزين وتحليل البيانات والمعلومات الأمنية وتعميمها بسرعة تكفل تدعيم وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بهدف اتخاذ كافة التدابير والتحوطات الأمنية اللازمة.

هـذا ويجب التأكيـد عند هـذا الحد بـأنه يتـوفـر للدول العـربيـة الهيكليـة المؤسسية المـوكل إليهـا مهمـة التعـاون وتنسيق الجهـود بـين مختلف الأجهـزة المعنية بمكـافحة الجـريمة والـوقـايـة منهـا في الأقـطار العربية، وتتولى هذه التنـظيمات العمـل على تكـاتف وتنسيق الجهود بـين مختلف اقطار الـوطن العربي وعـلى مختلف الأصعدة والمستـويات وذلك في إطار:

١ ـ أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب التي تتولى تنـظيم العديـد من اللقـاءات والاجتمـاعـات العـربيـة المتخصصـة التي يحضـرهـا العـاملون في العديـد من المجالات الأمنيـة مثل البحث الجنـائي والجوازات والمخدرات والسجون وقادة الشرطة ومديري الكليات الشرطية بالأقطار العربية.

٢ ـ المـركز العـربي للدراسات الأمنيـة والتدريب والـذي يتولى مهمـة تنـظيم الاجتماعـات والحلقـات العلميـة والـدورات التـدريبيـة المتخصصـة بهدف الـرفع من قـدرة وكفاءة العـاملين في الأجهـزة الأمنيـة وصقـل خبـراتهم وتحـديث معلومـاتهم في مجـالات تخصصهم، وإقامة المعارض الأمنية والاستشارات الفنية، والذي من شأنه إلى جانب الرفع من كفاءة العناصر البشرية أن يسهم في تبـادل الآراء والخبرات والتجـارب حـول أفضـل السبـل الكفيلة بتأكيد أساليب في مختلف المجالات الأمنية.

هذا إضافة إلى ما يتوفر لـلأقطار العـربية من مكـاتب متخصصة تتبع مجلس وزراء الداخليـة العرب التي تعقـد اجتماعـا دوريا سنـويا

تناقش خلاله مختلف الموضوعات ذات العلاقة بتحقيق تعاون وتنسيق افضل في مجالات الخطط الأمنية ووسائل تدعيم قدرات رجال الأمن في إطار مكافحة الجريمة والوقاية منها.

وحيث تتوفر هذه الامكانات في الوقت الحاضر الا أنه بفضل اجراء دراسة تقويمية للرفع من جدوى هذه اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية ونتائجها وصولا إلى الوسيلة المثلى لتحقيق التعاون وتكريس الجهود بفعالية.

ويمكن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالرفع من مردود أساليب التعاون المعمول بها حاليا وذلك باقتراح مايلي:

أولا: ضرورة وضع تصور شامل لأساليب التعاون الأمني في مختلف مجالات التصدي للجريمة والوقاية منها وخصوصاً بالنسبة للجرائم التي تشكل خطورة اجتماعية وتهديدا لأمن وسلامة الأقطار العربية والتي نذكر منها على سبيل المثال جرائم المخدرات والاتجار بالاسلحة والمتفجرات وجرائم الارهاب والتخريب والتزييف والتزوير وغير ذلك من الجرائم التي تلحق ضررا بالاقتصاد الوطني وجرائم العنف والجرائم ضد النفس.

ثانيا: التركيز على عقد لقاءات دورية على مستوى قادة الشرطة والأجهزة المتخصصة لتدارس ومناقشة السبل الكفيلة لدعم التعاون وصولا إلى الاسلوب الذي يحقق التعاون العربي.

ثالثا: توظيف الامكانات التقنية الحديثة وذلك بانشاء مركز عربي لتخزين وتصنيف واستقراء كافة البيانات والمعلومات الأمنية

بحيث يصبح مرجعا يعتمد عليه في الحصول على أية معلومات تتعلق بالجريمة ومرتكبيها ووسيلة ارتكابها لتكثيف جهود العاملين في الأجهزة الأمنية وتنسيق جهودهم وصولا إلى الاسلوب المطلوب للتعاون في مختلف المجالات الأمنية.

رابعا: دعم الجهود الجادة والمخلصة التي يبذلها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب وخصوصاً في إطار اقتراح الأساليب والسبل المثلى لتحقيق مفهوم التعاون من خلال تنفيذه للعديد من برامج الخطة الأمنية، اضافة إلى دعم جهود أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب في اطار تنفيذ البرامج المتعلقة باللقاءات والاجتماعات الدورية التخصصية التي يتولى تنظيمها سنويا تنفيذا للمقومات والبرامج التي تتضمنها الاستراتيجية والخطة الأمنية العربية.

ومع كل ذلك فان تحقيق الأسلوب الأمثل للتعاون لا يتأتى الا بتحقيق آمال وطموحات الأمة العربية للوحدة الشاملة.